AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/205
E/1994/91
27 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البنود ٤٤ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠١ من القائمة الأولية*
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية
تنشيط أعمال الجمعية العامة
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
برنامج للتنمية
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
النهوض بالمرأة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ (أ) و (هـ) و (و) و (ط) و ٦ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال
برنامج للتنمية
تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي
المسائل الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الانسان:
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث
النهوض بالمرأة
مسائل التنمية الاجتماعية
العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها
التعاون الاقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
مسائل التنسيق

* A/49/50/Rev.1.

94-26559 300694 300694

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لانشاء مجموعة الـ ٧٧، المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، سيكون من دواعي التقدير البالغ لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٤ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠١ من القائمة الأولية لجدول الأعمال، ومن وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤، في إطار البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ (أ) و (هـ) و (و) و (ط)، و ٦ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) رمضان لعممرا
السفير والممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

مرفـق

الإعلان الوزاري الذي اعتمد بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين
لإنشاء مجموعة الـ ٧٧

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، المجتمعون في نيويورك في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧،

إذ نزجي بهذه المناسبة الميمونة ترحيبا حارا الى جمهورية جنوب افريقيا بوصفها أحدث عضو في مجموعة الـ ٧٧، وإذ نتطلع الى ما ستقدمه جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية واللاعنصرية من مساهمات هامة في تحقيق أهدافنا المشتركة،

وقد استعرضنا التقدم الذي أحرزته مجموعة الـ ٧٧ والصعوبات التي صادفتها خلال السنوات الثلاثين الماضية، وقيمنا التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، وحللنا ما تكنه هذه التغييرات من آثار وفرص وتحديات للبلدان النامية،

وإذ نؤكد من جديد بقوة الأحكام الواردة في الإعلان المشترك الذي اعتمدته في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤ البلدان النامية السبعة والسبعون، بمناسبة الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فضلا عن ميثاق الجزائر الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، نعلن رسميا ما يلي:

١ - أن تأسيس مجموعة الـ ٧٧، منذ ثلاثين عاما، كان نتيجة الإدراك الجماعي من جانب البلدان النامية بأن مشاكلها مشتركة وعامة، وبالحاجة الى القيام بعمل مشترك وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، إزاء النمط غير المنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية. وإن نشوء مجموعة الـ ٧٧ يرتبط ارتباطا وثيقا بمنظومة الأمم المتحدة ودليلا واضحا على أهمية ما تعلقه على التعاون المتعدد الأطراف.

٢ - وخلال السنوات الثلاثين هذه، لم تصبح مجموعة الـ ٧٧ طرفا فاعلا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب، بل أصبحت أيضا منشئا رئيسيا للأفكار والمفاهيم والمبادرات المتصلة بالتنمية والتعاون الدولي.

٣ - ولم تتحقق التوقعات المتعلقة بزيادة الأمن العالمي وإنشاء نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف وغير تمييزي. ويتكتنف العالم اليوم مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة، كثير منها هيكلي الطابع، تتطلب من المجتمع الدولي أن يعالجها على نحو عاجل. وإننا نأسف لأن ترابط الاقتصاد العالمي ما زال

يتميز بعدم التيقن، والاختلالات والانتكاس، فضلا عن مواصلة التهميش العام للبلدان النامية. كما نلاحظ مع القلق اتجاه البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ مقررات تؤثر في الاقتصاد العالمي خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الامم المتحدة، دون إيلاء الاعتبار الكامل لمصالح البلدان النامية. وإن ثمة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لإضفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية.

٤ - وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، بلغ عدم كفاية التدفقات المالية، واستمرار نقص مستويات المساعدة الانمائية الرسمية عن النسبة المحددة كهدف لها وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ونقص الاستثمارات الأجنبية، وعدم الانصاف في النظام التجاري الدولي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وأزمة الديون، أبعادا سياسية واقتصادية خطيرة، وبرزت بوصفها عقبات رئيسية أمام النمو والتنمية في البلدان النامية. وترابطت هذه المشاكل ترابطا وثيقا مع تفاقم انتشار الفقر ، الذي زادت من وطأته برامج التكيف الهيكلي. ويعكف معظم البلدان النامية على تنفيذ سياسات شجاعة لإعادة تشكيل اقتصاداتها، بالرغم من وجود البيئة الخارجية غير المواتية. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمعالجة هذه القضايا واتخاذ تدابير محددة للمساعدة في إيجاد حل لها.

٥ - وإننا نعرب عن الأمل في أن تساعد الالتزامات التي جرى التعهد بها خلال اختتام جولة أوروغواي في مراكش، المغرب، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، رغم أنها لا تعكس مجمل أماني البلدان النامية، في تشكيل نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والاستقرار والانصاف والشفافية وبإمكانية التنبؤ به. وإننا نكرر في هذا الصدد التأكيد على ضرورة إلغاء الممارسات والتدابير التجارية الانفرادية والتعسفية، إذ نلاحظ مع القلق استمرار اتجاهات معينة تهدف إلى إنشاء وتشجيع أشكال جديدة من النزعة الحمائية والاختلالات، وبصفة خاصة محاولة إدخال أحكام اجتماعية وبيئية في النظام التجاري الدولي. كما نشدد على ضرورة اتخاذ خطوات لتوفير تعويض كاف للبلدان النامية التي تأثرت سلبيا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد.

٦ - وإننا نكرر الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والأوضاع الاقتصادية المتدهورة في أقل البلدان نموا، ولا سيما بالنظر إلى عدم كفاية الدعم الدولي.

٧ - وإننا ندعو إلى مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية صنع القرار وفي حل المشاكل الاقتصادية العالمية عن طريق تعزيز مبدأ التعددية وإعمال آلية فعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في إطار متعددة الاطراف على أساس عالمي يستهدف تشجيع النمو في الاقتصاد العالمي بصورة منصفة. وإننا نؤمن إيمانا قويا بأن النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، لاسيما في البلدان النامية، يشكلان الهدف الرئيسي الذي يجب ان يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه على سبيل الأولوية.

٨ - وإننا نعلق أولوية عالية على تنشيط وتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي تشجيع الأمم المتحدة على تطوير إمكاناتها كاملة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وينبغي ان توفر لها الموارد اللازمة لتمكينها من المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا الحاجة إلى مواصلة تعزيز أهمية ودور الاونكتاد وإلى تنشيط ما يضطلع به من جهود ومهام في ميدان التعاون الدولي المفضي إلى التنمية.

٩ - وإننا ندعو إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي تنفيذا تاما على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة، ولا سيما الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع، والاعلان بالحق في التنمية، وبرنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات، والتزام كرتاخينا الذي اعتمده الاونكتاد الثامن، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وغيره من الاتفاقات ومؤتمرات المتابعة المتصلة بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وإننا نرحب باتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التي تدخل حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ونأمل في أن يكفل الاعتماد الوشيك للقرار المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية خلال الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة تحقيق المشاركة العالمية في الاتفاقية.

١٠ - وإننا نعلق أولوية عليا على المبادرة المتعلقة ببرنامج للتنمية بوصفها وسيلة لتشجيع التوصل إلى توافق آراء عملي المنحى من أجل النمو الاقتصادي والتنمية. ونؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى اتباع نهج متكامل تجاه التنمية وكذلك إلى تعاون دولي منسق وفعال. وعلاوة على ذلك، فإننا نشدد على أن من مسؤولية كل بلد أن يحدد غاياته وأهدافه وأولوياته الوطنية في عملية التنمية الخاصة به، وبالتالي ينبغي تجنب الإجراءات التي تستهدف إدخال مشروطيات جديدة في إعادة تحديد أساس التعاون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويكمل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية.

١١ - وإننا نؤكد من جديد التزامنا القوي بتعزيز تعاون الجنوب مع الجنوب بوصفه جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي. ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم دعما فعالا إلى البرامج المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وقد اضطلع بعدد من المبادرات والمشاريع في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، ما زالت إمكاناتها الكاملة أبعد ما تكون عن التحقيق. وإننا نكرر تأكيد قناعتنا بأن التعاون بين الجنوب والجنوب واعتماد بلداننا على الذات بصورة فردية وجماعية هما وسيلتان أساسيتان لتعزيز قدرتنا التفاوضية ودعم تضامننا وتماسكنا . وبرنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ما زال يعد إطارا أساسيا لجهودنا المشتركة وينبغي اتخاذ خطوات

كافية لتنفيذه. وإننا نرحب بالزخم الذي تحقق في السنوات الأخيرة والتقدم الذي أحرز عن طريق التعاون الاقتصادي الاقليمي ودون الإقليمي وجهود التكامل التي اضطلعت بها البلدان النامية ونلزم أنفسنا ببذل جهد متجدد للتعاون بين الجنوب والجنوب على الصعيد الأقاليمي.

١٢ - وإننا نعرب عن عزمنا وتصميمنا على الوصول بعمل مجموعة الـ ٧٧ إلى مستوى جديد من الالتزام، وعلى تعزيز فعاليتها المؤسسية بغية تدعيم المواقف المشتركة لمجموعتنا بشأن جميع قضايا منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها المتصلة بالغايات والأهداف المذكورة أعلاه. ولتحقيق هذه الغاية:

(أ) سيكون لكل فرع مكتب اتصال يمول عن طريق التبرعات التي يقدمها أعضاؤه والطرائق الأخرى التي يوافق عليها كل فرع؛

(ب) سيشغل رئيس كل فرع منصبه لمدة سنة واحدة؛

(ج) سيعقد سنويا اجتماعان للأفرع: أحدهما في بداية السنة لتحديد القضايا ذات الأولوية لأغراض التنسيق والثاني لتقييم تنفيذ الأهداف المحددة للفترة. ويجوز الدعوة إلى عقد اجتماع للفرع على المستوى الوزاري حسب الاقتضاء.

١٣ - وإننا نرحب بإنشاء لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، وهي اللجنة التي ستسهم في تعزيز التنسيق والتكامل بين برامج مجموعتنا وبرامج الحركة فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب.

١٤ - وفي ضوء الحالة غير المرضية للاقتصاد العالمي، نؤكد من جديد الحاجة الملحة لقيام حوار بناء بين الشمال والجنوب بوصفه وسيلة لتعزيز التعاون الدولي وتشجيع النمو والاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. ونود أن نشدد على أن هذا الحوار ينبغي أن يقوم على أساس الضرورة الاقتصادية المتمثلة في الاشتراك في المصالح والفوائد، وأن يعكس ترابطا حقيقيا.

١٥ - وإننا نؤكد من جديد التزامنا لمواصلة الاسهام في تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلم والتنمية. وفي الواقع ، فإن التنمية تعد شرطا أساسيا للسلم الدائم. وينبغي أن يولى إعمال الحق في التنمية، بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، أولوية قصوى.

١٦ - وإنا نأمل في أن تسهم المؤتمرات ومؤتمرات القمة المقبلة مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، التي نعلق عليها أولوية عالية، في زيادة فهم مشاكل التنمية في البلدان النامية والمساعدة في نشوء توافق آراء عالمي بشأنها وتعبئة موارد كافية لمعالجتها بصورة فعالة.

١٧ - وإننا بموجب هذا نعلن عزمنا الوطيد على الانطلاق من الغايات والأهداف السالفة الذكر لمجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠٠ وما بعده ونؤكد من جديد تصميمنا على متابعة أعمالنا من أجل بلوغ الحق العالمي في التنمية لجميع الأمم والشعوب. وإننا بإصدارنا هذا الإعلان بالنيابة عن مائة وثلاثين دولة نامية والصين، نناشد زعماء دول مجموعة الـ ٧، الذين سيجتمعون في إيطاليا في تموز/يوليه المقبل أن يسهموا في معالجة التحديات السالفة الذكر بصورة عاجلة وجسورة.

- - - - -